

التقرير الدولي بشأن الحرية الدينية في المملكة العربية السعودية لعام 2015

ملخص تنفيذي

الإسلام السني هو دين الدولة الرسمي ودستورها هو القرآن والسنة أو سنة النبي محمد. ويستند النظام القانوني إلى المذهب الحنبلي من الفقه الإسلامي السني، ولا يتطرق القانون إلى الحرية الدينية. ويجرم القانون "الدعوة إلى الفكر الإلحادي"، و"التشكيك في الدين الإسلامي"، و"زرع الشقاق في المجتمع". تلقى أحد المواطنين 50 جلدة في العنن وفقاً لحكم صدر ضده على أساس إدانته في عام 2013 بانتهاك القيم الإسلامية، وانتهاك الشريعة، وارتكاب جريمة التجديف، والاستهزاء بالرموز الدينية على شبكة الإنترنت. وسجنت الحكومة أفراداً اتهمتهم بالردة والتجديف، وانتهاك القيم الإسلامية، وإهانة الإسلام، والسحر الأسود، والشعوذة، و"السلوك غير الأخلاقي". وحكمت الحكومة بالموت على شخصين على الأقل بتهمة الردة والتجديف، وكان الحكمان لا يزالان بانتظار الاستئناف في نهاية العام. استشهدت الحكومة بالقواعد المتعلقة بأنشطة مثل الاختلاط بين الجنسين، والاضطرابات الصاخبة، وانتهاك قوانين الهجرة، وقامت بمضايقة، واعتقال، والقبض على، وأحياناً ترحيل بعض المقيمين الأجانب الذين شاركوا في أنشطة دينية خاصة غير إسلامية. وظلت حالات التعصب والتمييز ضد المسلمين الشيعة تحدث فيما يتعلق بالحصول على الخدمات العامة والتمثيل العادل في الحكومة والتعليم وفرص العمل في القطاع العام، والمسائل القضائية. وألقي القبض على رجال الدين والناشطين الشيعة الذين دافعوا عن المساواة في المعاملة للمسلمين الشيعة الذين تم اعتقالهم، وكان رجل دين شيعي واحد على الأقل بانتظار تنفيذ حكم الإعدام فيه بعد إدانته بتهمة "معارضة عنيفة" للحكومة. وواصلت الحكومة فرض الرقابة على، أو حجب المواد الإعلامية التي ترى أنها غير مرغوب بها، واستخدمت الشرطة الدينية لفرض الأخلاق العامة. ولم تعترف الحكومة بالممارسة العلنية لأية ديانات غير الإسلام. واصلت هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر تلقي الانتقادات في كل وسائل الإعلام التقليدية والاجتماعية لتطبيقها أساليب رقابية صارمة. ولم تكمل الحكومة مشروعها المعلن الذي يهدف إلى إزالة المحتوى الذي يحط من قيمة الأديان الأخرى غير الإسلام من الكتب المدرسية، على الرغم من أنها واصلت على نحو تدريجي إدخال مناهج دراسية جديدة منقحة.

وادعت مجموعات محلية تابعة لتنظيم داعش (الدولة الإسلامية في العراق والشام) قيامها بما لا يقل عن خمس هجمات ضد أهداف شيعية في البلاد خلال العام. أدانت الحكومة وحقق في الهجمات، وزادت من الإجراءات الأمنية في أماكن العبادة الشيعية.

SAUDI ARABIA

استمرت حالات التحيز الاجتماعي والتمييز ضد المسلمين الشيعة بشأن العمل في القطاع الخاص. ووفرت وسائل التواصل الاجتماعي متنفساً لمناقشة الأحداث الجارية والقضايا الدينية، والتي شملت في بعض الأحيان ملاحظات تحط من قدر أعضاء الجماعات الدينية. أظهرت رسوم الكاريكاتير معاداة للسامية وتميزت باستخدام الصور النمطية لليهود مع رموز يهودية، وخاصة في أوقات التوتر السياسي المتصاعد مع إسرائيل.

وواصل مسؤولو السفارة والقنصلية [الأمريكية] على جميع المستويات الضغط على الحكومة لاحترام الحرية الدينية، والقضاء على تطبيق القوانين بشكل تمييزي ضد الأقليات الدينية، ولتعزيز الاحترام والتسامح تجاه الممارسات والمعتقدات الدينية للأقليات المسلمة وغير المسلمة. وخلال العام، واصل السفير ومسؤولو السفارة الآخرون طرح ومناقشة انتهاكات الحرية الدينية مع مسؤولين من مجموعة متنوعة من الجهات الحكومية، واستعلموا عن الوضع القانوني للأشخاص المعتقلين وواصل مسؤولو السفارة والقنصلية مناقشة قضايا الحرية الدينية مثل التجمع الديني واستيراد المواد الدينية مع أفراد من الأقليات الدينية، بما في ذلك المسلمون الشيعة ومواطنون لم يعودوا يعتبرون أنفسهم مسلمين، وكذلك مع مقيمين أجانب من غير المسلمين.

ومنذ عام 2004، تم تصنيف المملكة العربية السعودية "كدولة تشكل مصدر قلق خاص" استناداً إلى قانون الحرية الدينية في العالم لعام 1998، بسبب ارتكابها انتهاكات جسيمة للغاية للحرية الدينية أو تساهلها إزاء تلك الانتهاكات. وفي الآونة الأخيرة، في 29 فبراير/شباط 2016، أعاد وزير الخارجية [الأمريكي] تصنيف المملكة العربية السعودية كدولة تشكل مصدر قلق، وأعلن عن رفع العقوبات التي ترافق التصنيف بحسب ما تتطلبه المصلحة الوطنية الهامة للولايات المتحدة عملاً بالمادة 407 من القانون.

القسم الأول: التوزيع السكاني حسب الإنتماء الديني

تقدر حكومة الولايات المتحدة مجموع عدد سكان البلاد بنحو 27.7 مليون نسمة (تقديرات يوليو/تموز 2015)، بما في ذلك أكثر من ثمانية ملايين من المواطنين الأجانب. يشكل المسلمون السنة نسبة حوالي 85 إلى 90 بالمائة من إجمالي عدد السكان البالغ حوالي 20 مليون مواطن، ويتبع غالبيتهم المذهب الفقهي الحنبلي.

SAUDI ARABIA

ويشكل المسلمون الشيعة نسبة 10 إلى 15 بالمائة من السكان. وينتمي حوالي 80 بالمئة من الشيعة للطائفة "الإثني عشرية" (أتباع الإمام محمد بن حسن المهدي [العسكري]، الذي يعتبرونه الإمام الثاني عشر) ويتواجدون بشكل أساسي في المنطقة الشرقية. ويقطن النخالة أو "شيعة المدينة" الذين ينتمون أيضاً إلى الطائفة الإثني عشرية بأعداد صغيرة في منطقة الحجاز الغربية. وتشير التقديرات إلى أن أعدادهم تقع بحدود الألف. ويتبع الشيعة الإثنا عشرية المذهب الفقهي الجعفري. أما معظم المتبقيين من الشيعة فهم من أتباع الإسماعيلية السليمانية، ويعرفون أيضاً باسم "السبعية" (وهم فرقة تفرعت عن الإثني عشرية وتبعت إسماعيل بن جعفر، الذي يعتبرونه الإمام السابع). يبلغ عدد السبعيين حوالي 700,000 ويقومون أساساً في منطقة نجران، حيث يمثلون الأغلبية من سكان المحافظة. وهناك فرع آخر من الشيعة السبعية والإسماعيلية البهرة، يبلغ عددهم حوالي 1000 نسمة، غالبيتهم من الوافدين من جنوب آسيا ويقومون في منطقة الحجاز الغربية. وهناك جيوب من الزيديين، وهم فرع آخر من الشيعة، يبلغ عددهم ما يقرب من 20,000 نسمة ويقطنون في المقام الأول في محافظتي جيزان ونجران على الحدود مع اليمن.

وتشير بيانات الأمم المتحدة إلى أن الأجانب يشكلون أكثر من 30 في المئة من مجموع السكان. وعلى نحو مماثل، تشير السفارات الأجنبية إلى أن عدد السكان الأجانب في البلد، بمن فيهم الكثير من المهاجرين الذين لا يملكون وثائق قانونية، ربما يزيد عن 10 ملايين نسمة معظمهم من المسلمين. ووفقاً لمركز بيو للأبحاث، تشمل هذه الفئة السكانية نحو 1.2 مليون مسيحي (بما في ذلك أرثوذكس شرقيون، وبروتستانت، وروم كاثوليك)؛ 310,000 هندوسياً؛ 180,000 غير منتسبين دينياً (بمن فيهم الملحدون واللاأدريون وأشخاص غير متتمين لأي دين معين)؛ 90,000 بوذاً؛ و 70,000 من أتباع الديانات الشعبية؛ و 70,000 من أتباع الديانات الأخرى.

القسم الثاني: وضع احترام الحكومة للحرية الدينية

الإطار القانوني

ينص النظام الأساسي للحكم على أن البلد هي دولة عربية إسلامية ذات سيادة وأن الإسلام هو الدين الرسمي للدولة. يؤكد القانون الأساسي على أن الشريعة هي "أساس المملكة"، وينص على أن "دستور البلاد هو القرآن والسنة". لا يتضمن القانون الأساسي أي اعتراف قانوني بالحرية الدينية ولا ينص على توفير الحماية لها، ولا يتناول مفهوم حرمة الضمير خارج نطاق الإسلام. ويُعتبر

SAUDI ARABIA

التحول من الإسلام إلى دين آخر أساساً للتهمة بالردة، وهي جريمة يعاقب عليها قانوناً بالإعدام، على الرغم من أن المحاكم السعودية لم تصدر حكماً بالإعدام بتهمة الردة في السنوات الأخيرة.

التجديف ضد الإسلام السني هو جريمة يمكن أيضاً أن يعاقب عليها قانوناً بالإعدام، ولكن في الممارسة العملية لم تصدر المحاكم حكماً على أفراد بالموت بتهمة التجديف في العقود الأخيرة. العقوبات الشائعة بتهمة التجديف هي أحكام بالسجن لفترات طويلة والجلد، غالباً بعد الاعتقال من دون محاكمة، أو ما يسمى "الحبس الوقائي". ممنوع انتقاد الإسلام، بما في ذلك التعبير الذي يُنظر إليه على أنه مسيء للمسلمين، على أساس الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي.

يجرم قانون مكافحة الإرهاب في البلاد "الدعوة للفكر الإلحادي بأي شكل من الأشكال، أو الدعوة إلى التشكيك في ثوابت الدين الإسلامي". كما يحظر القانون "حضور المؤتمرات والندوات، والاجتماعات داخل أو خارج [البلاد] التي تستهدف أمن المجتمع، أو تزرع الشقاق في المجتمع"، و "التحريض أو حث البلدان، أو اللجان، أو المنظمات الدولية على معاداة المملكة". يقتصر الحق في الحصول على تمثيل قانوني للمتهمين بانتهاك قانون مكافحة الإرهاب على فترة غير محددة "قبل عرض القضية على المحكمة خلال فترة زمنية تحددها هيئة التحقيق". لا يوجد حق في الإطلاع على الأدلة التي في حوزة الحكومة.

يشترط على جميع المواطنين أن يكونوا مسلمين. ينص القانون الأساسي على أنه من واجب كل مواطن أن يدافع عن الإسلام والمجتمع والوطن. يتعين على غير المسلمين اعتناق الإسلام قبل أن يصبحوا مؤهلين للحصول على التجنس. ويشترط القانون على المتقدمين للحصول على الجنسية التأكيد بأنهم مسلمون والحصول على شهادة توثق انتماءهم الديني ومصادق عليها من قبل هيئة دينية إسلامية. الأطفال الذين يولدون لأبوين مسلمين يعتبرون مسلمين بموجب القانون.

يتلقى طلاب المدارس العامة على جميع المستويات تعليماً دينياً إلزامياً على أساس الإسلام السني وفقاً للمذهب الفقهي الحنبلي. ولا يُسمح للمدارس الخاصة بأن تحيد عن المنهج الديني الرسمي الذي تقره الحكومة. ويشترط على الطلاب غير المسلمين في المدارس الدولية الخاصة دراسة "الحضارة الإسلامية" بدلاً من المنهج الدراسي المقرر للطلاب المسلمين.

هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والتي تعرف باسم "الشرطة الدينية" هي وكالة حكومية شبه مستقلة ولديها السلطة لمراقبة السلوك الاجتماعي وفرض "القيم الأخلاقية" التي تتفق مع سياسة

SAUDI ARABIA

الحكومة وبالتعاون مع سلطات إنفاذ القانون. لا يرتدي الضباط الميدانيون في هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الزي الرسمي ولكن يطلب منهم ارتداء شارات تعريفية، ومن الناحية القانونية يمكنهم العمل بصفتهم الرسمية فقط عندما يكونون مصحوبين بالشرطة النظامية. والهيئة مسؤولة أمام الملك من خلال مجلس الوزراء، وتشرف وزارة الداخلية على عملياتها نيابة عن الملك.

ويشمل اختصاص هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مكافحة الاختلاط والاتصال الشخصي غير المشروع بين الرجال والنساء الذين لا تربطهم صلة؛ وممارسة أو إظهار غير المسلمين لمعتقداتهم أو لشعارات معتقداتهم، أو عدم إظهارهم الاحترام للإسلام؛ أو اللباس "غير المحتشم" وخاصة بالنسبة للنساء؛ أو عرض أو بيع مواد إعلامية منافية للأداب الشرعية أو للعقيدة الإسلامية، بما في ذلك المواد الإباحية؛ صنع المسكرات أو ترويجها أو تعاطيها؛ تقديس بعض الأماكن أو الاحتفال بمناسبات لا تتوافق مع الممارسات الإسلامية المعتمدة؛ ممارسة الشعوذة أو "السحر الأسود"، ارتكاب الفواحش أو تسهيلها، بما في ذلك الزنا والعلاقات الجنسية المثلية والقمار.

يقوم النظام القضائي على أساس الشريعة الإسلامية المستمدة من القرآن والسنة، وعلى الفتاوى (الآراء القانونية أو تفاسير) هيئة كبار علماء الدين المكونة من 20 شخصاً مسؤولين أمام الملك. وينص القانون الأساسي على أن العدل أساس الحكم وعلى الشورى والمساواة وفق للشريعة الإسلامية وفضلاً عن ذلك يحدد القرآن والسنة كمصدرين للفتاوى. ويحدد القانون التنظيم الهرمي لتكوين مجلس كبار العلماء وإدارة البحوث، ومكتب المفتي، جنباً إلى جنب مع الوظائف المنوطة بكل منها. ويقر النظام الأساسي هذه الهيئة، التي تدعمها اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء، باعتبارها السلطة العليا للشؤون الدينية. ويرأس المجلس المفتي، ويتكون من علماء وفقهاء الدين السنة، معظمهم من المذهب الحنبلي، وممثل واحد عن كل من المذاهب السنية الأخرى (المالكي، الحنفي، والشافعي). ولا يضم المجلس أعضاء من الشيعة. ويجري اختيار أعضاء الهيئة بأمر ملكي وتستمر فترة خدمتهم فيها أربع سنوات قابلة للتجديد، إلا أن معظمهم يخدم مدى الحياة.

ولا تتقيد قرارات الشريعة الإسلامية بسوابق قضائية، ويمكن أن تتباين الأحكام بشكل كبير. يتم استئناف الأحكام لدى محاكم الاستئناف والمحاكم العليا، طالما وافقت المحاكم الأعلى مرتبة على النظر في القضية. وفي حين تقدم الجامعات الحكومية تعليماً في جميع المذاهب الفقهية السنية الأربعة مع التركيز على المذهب الحنبلي، وبالتالي فإن معظم القضاة الشرعيين يتبعون المذهب الحنبلي. ويختلف احتساب التعويض عن موت عرضي أو إصابة وفقاً للانتماء الديني للمدعي. ففي حال إصدار محكمة ما حكماً لصالح مدّعٍ مسيحي أو يهودي ذكر، لا يحق للمدعي الحصول على أكثر من

SAUDI ARABIA

50 بالمائة من التعويض الذي كان سيحصل عليه المسلم الذكر لو كان هو المدعي؛ ولا يحق لغير المسلمين الآخرين الحصول إلا على 1 من 16 من المبلغ الذي كان المسلم الذكر سيحصل عليه. وقد لوحظ أن القضاة لا يأخذون بشهادة المسلمين، الذين تعتبر معرفتهم للاسلام ناقصة، أو أنهم يفضلون شهادة المسلمين على الشهادة من غير المسلمين. وبموجب تفسير الحكومة للقرآن، تعتبر المحاكم، في القضايا التي عقوبتها الإعدام، أن شهادة المرأة تعادل نصف شهادة الرجل.

يقضي القانون الأساسي بأن تحمي الدولة حقوق الإنسان وفقاً لنصوص الشريعة الإسلامية. هيئة حقوق الإنسان هي هيئة حكومية، وتسندها إليها مهمة حماية وتعزيز وضمان تنفيذ المعايير الدولية لحقوق الإنسان "في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية"، وتتابع بانتظام شكاوى المواطنين. وعلى الرغم من عدم وجود متطلبات رسمية فيما يتعلق بتكوين هيئة حقوق الإنسان، فقد تألفت الهيئة خلال العام من 28 عضواً من مختلف أنحاء المملكة، وضمت اثنين من الأعضاء الشيعة.

ممارسات الحكومة

وسجنت الحكومة أفراداً اتهمتهم بالردة والتجديف، وانتهاك القيم الإسلامية، وإهانة الإسلام، والسحر الأسود، والشعوذة، و"السلوك غير الأخلاقي". اعتقلت السلطات رجال الدين والناشطين الشيعة الذين دافعوا عن المساواة في معاملة المسلمين الشيعة، وكان رجل دين شيعي واحد على الأقل بانتظار الإعدام بعد إدانته بتهمة "معارضة عنيفة" للحكومة. ولم ترد تقارير عن عمليات إعدام إما بسبب الردة أو التجديف خلال العام. تمكن العديد من المقيمين الأجانب من العبادة الخاصة داخل بيوتهم أو في تجمعات صغيرة أخرى، لكن السلطات داهمت بعض الاجتماعات الدينية الأخرى الخاصة غير الإسلامية وألقت القبض على المشاركين حيث تم احتجازهم أو ترحيلهم. واصلت الحكومة فرض الرقابة على وحجب وسائل الإعلام ومحتوى الانترنت الذي اعتبرته غير مرغوب فيه، واستخدمت الشرطة الدينية لفرض الأخلاق العامة. وواصلت السلطات المشاركة في حالات معالجة التمييز ضد المسلمين الشيعة فيما يتعلق بالحصول على الخدمات العامة، والتمثيل العادل في الحكومة والتعليم وفرص العمل في القطاع العام، والمسائل القضائية.

كانت هناك تقارير عديدة حول مطالبة السلطات الحكومية بمحاكمة الملحدين، وخلال العام، كانت هناك حالتان معروفتان حيث قامت المحاكم بمحاكمة ملحدين متهمين. في فبراير/شباط ذكرت وسائل إعلام وطنية أن المحكمة العامة في حفر الباطن حكمت على أحد الأفراد بالموت بتهمة الردة من خلال

SAUDI ARABIA

نبت دينه الإسلامي وتدنيس القرآن على شريط فيديو، على الرغم من أنه لم يتم تنفيذ حكم الإعدام به بحلول نهاية العام.

في نوفمبر/ تشرين الثاني ذكرت وسائل الاعلام ومصادر محلية أن المحكمة العامة في مدينة أبها حكمت بالموت على الشاعر الفلسطيني أشرف فياض بتهمة الردة، ملغية عقوبة سابقة بالسجن لمدة أربع سنوات و 800 جلدة. وكان مسؤولون من هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر قد اعتقلت في البداية فياض في أغسطس/ آب 2013 بعد أن أفادت تقارير بأنه أدلى بملاحظات تحط من قدر الإسلام. اتهم فياض في البداية بالتجديف ونشر الإلحاد في الأماكن العامة، وإقامة علاقات غير مشروعة مع النساء. وتبين وثائق المحكمة أن قاضي المحكمة العامة رفض شهادة شهود الدفاع وبيان فياض الذي يعلن فيه توبته. وبحلول نهاية العام كان هناك استئناف أمام المحكمة العليا بانتظار البت فيه.

في أكتوبر/ تشرين الأول أيدت المحكمة العليا حكم الإعدام الصادر بحق رجل الدين الشيعي نمر النمر، الذي أدين في عام 2014 بتهمة "الخروج عن طاعة الحاكم، وإطلاق النار على قوات الأمن، وزرع الفتنة وتقويض الوحدة الوطنية، والتدخل في الشؤون الداخلية لدولة شقيقة"، ويفترض أن الدولة الشقيقة المشار إليها هي البحرين. وكان النمر قد تم اعتقاله في يوليو/تموز 2012 بعد سلسلة من الخطب زُعم أنه طالب فيها بحرية أكبر للشيعية ودفاعه عن أربعة رجال اتهموا بالاحتفال بوفاة ولي العهد آنذاك الأمير نايف الذي اعتبروه محرصاً على التمييز ضد الشيعة. وبحلول نهاية العام، لم يكن قد تم تنفيذ حكم الإعدام فيه وبقي في سجن الحائر.

في سبتمبر/أيلول وأكتوبر/تشرين الأول أفادت تقارير أيضا أن المحكمة العليا أيدت أحكاماً بالإعدام لثلاثة من الرجال الشيعة كانوا قد أدينوا سابقا في مهاجمة قوات الأمن في المنطقة الشرقية عندما كانوا قاصرين من الناحية القانونية. وشملت تلك الأحكام ابن شقيق نمر النمر، وعلي النمر، الذي زعم أن السلطات عذبتة أثناء الاحتجاز للحصول على اعتراف. وداوود المرهون. وعبد الله الزاهر. واعتبر العديد من الشيعة وجماعات دولية معنية بحقوق الإنسان أن أحكام الإعدام كانت مدفوعة بعداء طائفي ضد المسلمين الشيعة، وخاصة أن المدعي العام طلب في كل قضية تنفيذ الإعدام بالمتهم وعرض جثته علناً.

في يناير/كانون الثاني، قامت السلطات بجلد رائف بدوي 50 جلدة في العلن وفقا لحكم صدر ضده على أساس إدانته في عام 2013 بانتهاك القيم الإسلامية، وانتهاك الشريعة، وارتكاب جريمة

SAUDI ARABIA

التجديف، والاستهزاء بالرموز الدينية على شبكة الانترنت. وكان قد حكم عليه في يوليو/تموز 2013 بالسجن لمدة سبع سنوات و600 جلد، واستجابة لاستئناف قدم ضده تم زيادة عقوبة بدوي لتصبح السجن لمدة 10 سنوات و1000 جلد. وبحلول نهاية العام، لم تكن الحكومة قد نفذت الـ 950 جلد المتبقية.

وفي يناير/كانون الثاني، اعتقلت هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مدوناً بعد أن زُعم بأنه نشر آيات مشوهة من القرآن وعرف نفسه بأنه "كافر" على صفحته في تويتر. ألقى أفراد من هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر القبض على رجل يقال أنه في العشرينات من عمره، في مسقط رأسه تبوك في شمال غرب البلاد، واتهموه بأنه ملحد، وسلموه إلى الشرطة. وأفادت تقارير أن الفرد أعرب عن رغبته في التوبة لدى احتجازه، ولم تعرف نتيجة قضيته.

في 6 يناير/كانون الثاني، أيدت شعبة الاستئناف في المحكمة الجزائية المتخصصة حكماً بالسجن على الشيخ الشيعي توفيق جابر إبراهيم العمر وأكدت عقوبة السجن الصادرة بحقه لمدة ثماني سنوات، على أن يعقبا حظر لمدة 10 سنوات على سفره الى الخارج وإلقائه المواعظ الدينية والخطب العامة. في البداية أذانت المحكمة الجزائية المتخصصة العمر في أغسطس/آب 2014 بالتحريض على الطائفية والتشهير بنظام الحكم في البلاد، والسخرية من عقلية القادة الدينيين، والدعوة إلى التغيير، والخروج عن طاعة الحاكم.

في 30 يناير/كانون الثاني، أفرجت السلطات عن سعاد الشمري، الناشطة في مجال حقوق الإنسان وحقوق النساء التي كانت قد اعتقلت من دون تهمة منذ 28 أكتوبر 2014. واحتجزت السلطات سعاد الشمري بتهمة إهانة الإسلام وانتقاد رجال الدين في منشور في وسائل التواصل الاجتماعي في عام 2013.

وذكرت الصحافة العربية أن السلطات الحكومية أفرجت عن رجل الدين السني حسن فرحان المالكي في 22 ديسمبر/كانون الأول 2014، بعد اعتقاله لمدة شهرين بتهمة إهانة الإسلام. وكان قد تم القبض على المالكي بعد إدلائه بتصريحات علنية تشير إلى وجود صلة بين الأيديولوجية الدينية السنية وتنظيم داعش.

وأفادت تقارير منظمات غير حكومية ناشطة في مجال حقوق الإنسان الدولية أن الحكومة واصلت اعتقال اثنين من أفراد الجماعة الأحمدية المسلمة، هما الأخوان سلطان حامد العنزي وسعود فالح

SAUDI ARABIA

العنزي اللذان ألقى القبض عليهما بتهمة الردة وتم إيداعهما السجن بعد رفضهما التنازل لمعتقداتهما. وظل الوضع القضائي ومكان وجود الإخوين غير مؤكد. وأشارت بعض الهيئات أنها تعتبر الأحمديين مسلمين، ولكن الوضع القانوني للجماعة في البلاد ظل غير واضح، وقد أخفى المقيمون الأحمديون الذين هم أجانب في المقام الأول عقيدتهم تجنباً للتدقيق، أو الاعتقال، أو الترحيل.

واعتقلت السلطات أكثر من 1,000 من شيعة المنطقة الشرقية الشيعة منذ عام 2011 لصلتهم بالاحتجاجات الشعبية المطالبة بمزيد من الحقوق للشيعة. وذكرت جماعات شيوعية في القطيف تقوم بتتبع الاعتقالات وإدانات الشيعة أن أكثر من 260 لا يزالون رهن الاحتجاز في السجون في جميع أنحاء المنطقة الشرقية ويخضع غيرهم لحظر السفر. وتم احتجاز غالبيتهم بتهم غير عنيفة، بما في ذلك المشاركة في احتجاجات أو نشرها عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وبالتحريض على الاضطرابات في البلاد، وإهانة الملك. ومع ذلك فقد أدين 30 شخصاً على الأقل من المسلمين الشيعة، بمن فيهم نمر النمر وعلي النمر، بجرائم قتل.

ووردت تقارير تفيد بأن السلطات منعت المواطنين الذين اعتنقوا المسيحية في الخارج من الدخول مجدداً إلى البلاد.

وواصلت الحكومة عدم اعترافها بحرية الممارسة العلنية لأية ديانات غير الإسلام. ووفقاً لمصادر المجتمع المدني وتقارير إعلامية فإن غير المسلمين والعديد من المسلمين الأجانب ومسلمي السعودية الذين تختلف ممارساتهم الدينية عن نموذج الإسلام السني الذي روجت له الحكومة تمكنوا من ممارسة شعائهم الدينية في السر وظلوا عرضة للتمييز والمضايقات والاعتقال، وتعرض غير المواطنين للإبعاد.

ومع ذلك أفادت تقارير أن بعض التجمعات المسيحية تمكنت من إقامة شعائر عبادة مسيحية كبيرة بحذر وعلى نحو منتظم دون تدخل كبير من هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أو غيرها من السلطات الحكومية.

وبقيت المساجد الأماكن العامة الوحيدة المسموح بها قانونياً للعبادة. وواصلت الحكومة مكافحتها للأيديولوجيات التي تعتبرها "متطرفة" عبر مراقبة رجال الدين والمعلمين عن كثب وفصل أولئك الذين يشجعون على الأفكار التي تعتبر غير متسامحة أو متطرفة أو تشجع على العنف في الخارج، بما في ذلك في سوريا والعراق. واصلت وزارة الداخلية استخدام مفتشي الوزارة ومفتشين من الفروع

SAUDI ARABIA

الإقليمية، والفرق الميدانية، وردود فعل المواطنين، ووسائل الإعلام لرصد ومعالجة أية انتهاكات لتعليمات الوزارة واللوائح التنظيمية في المساجد.

وقام المسلمون الشيعة بإدارة المساجد الخاصة بهم، تحت إشراف علماء دين شيعة. لم تسع معظم المساجد الشيعية الموجودة في المنطقة الشرقية للحصول على تراخيص تشغيل رسمية، لأن ذلك من شأنه الطلب من الحكومة تمديد الموافقة على هذه المساجد.

وأفادت الحكومة أن بإمكان الأفراد الذين شعروا بانتهاك حقهم من حيث قدرتهم على ممارسة شعائرهم في الأماكن الخاصة رفع شكاواهم إلى وزارة الداخلية، وهيئة حقوق الإنسان، والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان (وهي منظمة غير حكومية وشبه مستقلة) وإلى وزارة الخارجية عند الإقتضاء. لكن في الممارسة العملية، ذكرت جماعات دينية أن المسؤولين اتهموا عادة أولئك الذين اعتقلوا خلال طقوس عبادة خاصة بالاختلاط بين الجنسين، وعزف الموسيقى، أو مخالفات أخرى لا صلة واضحة لها بممارسة الشعائر الدينية. ولم ترد تقارير عن أشخاص اتصلوا بهذه الوكالات الحكومية أو غيرها من الوكالات للانتصاف عندما انتهك حقهم في القدرة على العبادة الخاصة غير العلنية.

أما الممارسات التي تناقضت مع التفسير الرسمي، كالاحتفال العام بالمولد النبوي (مولد النبي محمد) وزيارة أضرحة أعلام المسلمين، فكانت محظورة.

وطلب من المساجد الشيعية عموماً رفع الأذان السني، بما في ذلك في الأحياء التي يقطنها خليط من السكان السنة والشيعة. في بعض المناطق ذات الأغلبية الشيعية في محافظة الأحساء، سمحت السلطات للمساجد الشيعية باستخدام أذان الشيعة للصلاة. وأفادت تقارير أن المسؤولين يجبرون رجال الأعمال الشيعة على إغلاق محلاتهم خلال الصلوات الخمس جميعها وفقاً للممارسات السننية الرسمية في البلاد، على الرغم من مراعاة الشيعة لثلاث فقط من الصلوات الخمس اليومية التي يراعيها السنة. في القرى الشيعية الصغيرة حيث لم يكن هناك أي وجود مرئي لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، أشارت تقارير أنه كان من المألوف غلق الأعمال التجارية الشيعية فقط خلال مواعيد الصلاة الثلاثة، أو عدم إغلاقها على الإطلاق.

وسمحت السلطات بالإحياء العلني لذكرى عاشوراء على نطاق واسع والاحتفال بالأعياد الشيعية الأصغر في القطيف، بالمنطقة الشرقية، حيث أن جميع السكان تقريباً هم من المسلمين الشيعة. وفي أعقاب إطلاق النار بتحريض من تنظيم داعش في أحد أماكن تجمع الشيعة في ضاحية القطيف يوم

SAUDI ARABIA

16 أكتوبر/تشرين الأول، قبل أسبوع من عاشوراء، كان هناك انتشار كبير للأجهزة الأمنية الحكومية في منطقة القطيف.

واصلت الحكومة وضع سياسة تهدف إلى تطبيق المعايير الإسلامية، على سبيل المثال هددت الحكومة بطرد الأجانب الذين لم يمتنعوا عن الأكل أو الشرب أو التدخين في الأماكن العامة خلال شهر رمضان وحظرت إعطاء المواليد أسماءً معينة ينظر إليها على أنها تنطوي على تجديف.

وواصلت هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مراقبة السلوك الاجتماعي والحث على "الأخلاق". أفادت تقارير أن الضباط الميدانيين في هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واصلوا الاقتراب من الأفراد ومضايقتهم دون حضور عناصر الشرطة النظاميين. وأفادت تقارير أنه لا يمكن لأعضاء هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر استجواب الرعايا أو تحديد التهم الموجهة إليهم، مع أنهم يحتفظون بسلطة إلقاء القبض على أولئك الذين يعتبرون مخالفين للأوامر الدينية أو التقاليد الأخلاقية عندما يكونون مصحوبين بالشرطة النظامية. في مارس/آذار على سبيل المثال، ذكرت امرأة أنها أجبرت من قبل أعضاء هيئة الأمر بالمعروف على تغطية عينيها بينما كانت تعمل في أحد أقدم الأسواق في مدينة حائل. تبادل مستخدمو تويتر شريط فيديو يظهر امرأة تشكو قائلة "سأرسلها إلى الصحافة، وإلى الملك". وكانت ردود الفعل سلبية إلى حد كبير ومنتقدة لأعضاء هيئة الأمر بالمعروف المعنيين، ونشرت النساء صوراً لعيونهن تضامناً مع امرأة حائل. في يناير/كانون الثاني، وجهت هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر تعليمات لوزارة الصحة بإخطار جميع المستشفيات العامة والمرافق الصحية بأن الاحتفال بأعياد الميلاد "الدينية أو الشخصية" ممنوع داخل مجتمعاتها. وأضاف أحد علماء هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بأن من غير المسموح للمسلمين تحية [معايدة] غير المسلمين في المناسبات الدينية مثل عيد الميلاد لأن ذلك من شأنه أن يشكل إقراراً بدين غير مسلم.

وأفادت هيئة الأمر بالمعروف في أكتوبر/تشرين الأول أنه على مدار العام السابق، كان 78 في المئة من الحالات التي تعاملت بها تتعلق بعدم الامتثال لأوقات الصلاة الإلزامية. و 24 في المئة شملت قضايا أخلاقية، و 12 في المئة كانت ذات صلة بالسلوك في أماكن غير عامة. و 12 في المئة انطوت على سوء التصرف في الأماكن العامة؛ وتناولت 3 في المئة قضايا تجارية؛ و 1 في المئة تضمنت المخدرات والكحول. وأشارت تقارير أن هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر تعتبر أكثر انتشاراً وعدوانية في مراقبة الأماكن العامة في منطقة نجد الوسطى، بما في ذلك الرياض، مما في المدن الساحلية لمحافظة جدة والدمام.

SAUDI ARABIA

في أكتوبر/تشرين الأول أشارت وزارة العمل، إلى تعليمات صادرة عن رجال الدين، تعلن بموجبها عن لوائح جديدة تنص على أنه سوف يتم تغريم النساء 1,000 ريال (267 دولار) إذا لم يرتدين الحجاب (غطاء الرأس) أثناء العمل.

وفي أكتوبر أشارت تقارير إعلامية أن وزارة الشؤون الصحية في المنطقة الشرقية اقتطعت من الأجر الشهري لإحدى العاملات في مستشفى للمسلمين الشيعة في الدمام بعد أن تردد بأنها قامت بتشغيل الأذان الشيعي على هاتفها المحمول. وبينت صورة أن تخفيض راتبها تم تعميمه على الانترنت، كما أظهرت أن الراتب الشهري تمت مصادره "بسبب تشغيل الأذان الشيعي على الهاتف المحمول".

واصلت هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، بالتنسيق مع هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات، حظر مواقع معينة كجزء من سياسة أوسع من فرض رقابة على محتوى الإنترنت والذي، بحسب تقارير، يتضمن مواداً "غير مرغوب فيها" ووجهات نظر "مضللة" عن الدين. كما أغلقت هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أو حجبت حسابات على موقع تويتر لمستخدمين "يرتكبون انتهاكات دينية وأخلاقية"، وألقي القبض على عدد غير معلوم من مستخدمي وسائل التواصل الإجتماعي وفقاً لقانون مكافحة الجرائم الالكترونية. وأفادت تقارير أن الحكومة قامت أيضاً بتحديد وإغلاق مواقع تستخدم لتجنيد الجهاديين أو تثير العنف.

كما واصلت الحكومة استبعاد وجهات النظر الشيعية من الإعلام الديني الحكومي واسع الانتشار ومن البرامج الدينية المقدمة في الإذاعة والتلفزيون. وبحسب تقارير، لم ترغب المكتبات الشيعية أو لم تكن قادرة قادرة على الحصول على تراخيص تشغيل رسمية.

وأفاد بعض المسافرين الذين يدخلون البلاد بأنهم تمكنوا من جلب الكتاب المقدس للاستخدام الشخصي، ولكن الحكومة تمارس بانتظام قدرتها على تفتيش ومصادرة المواد الدينية الشخصية.

وفقاً لسياسة الحكومة، يُحظر دفن غير المسلمين في البلاد. ومع ذلك، كانت هناك على الأقل مقبرة عامة واحدة غير إسلامية في ريف جدة، على الرغم من أن الحكومة لم تدعمها مالياً. والمقبرة الأخرى الوحيدة غير الإسلامية المعروفة كانت مقبرة خاصة ومتاحة فقط لموظفي شركة النفط العربية السعودية (المعروفة أيضاً باسم أرامكو السعودية). وذكرت بعثات دبلوماسية أن معظم غير المسلمين اختاروا إعادة متوفيهم إلى بلدانهم الأصلية كلما أمكن ذلك من الناحية المالية.

SAUDI ARABIA

تدعم الحكومة ما يقرب من 70 في المئة من المساجد السننية، في حين أن الـ 30 في المئة من المساجد المتبقية هي في مساكن خاصة أو تكفل ببنائها أشخاص عاديون وتحصل على منح منهم. وتطلب بناء المساجد السننية الجديدة الحصول على إذن من وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، ومن البلدية المحلية، والحكومة المحلية التي شكلت من الناحية الوظيفية جزءاً من وزارة الداخلية. وأشرفت وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف على ومولت بناء وصيانة معظم المساجد السننية، بما في ذلك تعيين رجال الدين العاملين.

ولم تمول الحكومة تشييد وصيانة المساجد الشيعية، وظلت إجراءات الحصول على الرخصة اللازمة من الحكومة لتشييد مسجد شيعي غير واضحة. ومنعت السلطات الشيعية خارج المنطقة الشرقية من بناء مساجد شيعية محددة. وتطلب بناء المساجد الشيعية موافقة الحكومة، وكان مطلوباً من الطوائف الشيعية الحصول على إذن من جيرانهم للبدء في بناء المساجد. وأفادت تقارير أن الإسماعيليين في منطقة نجران لم يواجهوا عقبات مماثلة في بناء وترميم المساجد.

وفي أعقاب الهجمات التي شنها تنظيم داعش ضد مساجد الشيعة وأماكن تجمعاتهم، بدأت أجهزة الأمن الحكومية بتوفير الحماية للعديد من المساجد الشيعية في المنطقة الشرقية. بالإضافة إلى ذلك، ذكرت وسائل إعلام وغيرها من المصادر أن مستوى التنسيق كان منخفضاً بين المتطوعين الشيعة وأجهزة الأمن الحكومية لضمان الأمن خارج المساجد وأماكن التجمع أثناء خطب الجمعة أو غيرها من المناسبات العامة الكبيرة.

وواصلت الحكومة مشروعها [الذي يستغرق] عدة سنوات، والذي تم البدء به في عام 2007، لتنقيح الكتب المدرسية والمناهج وطرق التدريس لحذف المحتوى الذي يحط من قيمة الأديان الأخرى غير الإسلام. وواصلت الحكومة توزيع الكتب المنقحة، على الرغم من أن بعض المواد غير المتسامحة لا تزال متداولة، بما في ذلك المحتوى الذي يبرر إعدام "السحرة" والاستبعاد الاجتماعي لغير المسلمين، وكذلك التصريحات التي تقول بأن اليهود والمسيحيين والشيعة والصوفية لم يلتزموا على نحو صحيح بمبدأ التوحيد. وبالإضافة إلى ذلك، أفادت تقارير أن بعض المدرسين واصلوا التعبير عن عدم التسامح مع الديانات الأخرى ووجهات النظر البديلة بخصوص الإسلام، في حين قاموا بتثبيط التفكير النقدي في الأمور الدينية.

SAUDI ARABIA

وظلت الحكومة تعتبر أن شرعيتها مستمدة جزئياً من كونها القيم على شؤون الحرمين الشريفين في مكة والمدينة ومن دعوتها إلى الإسلام. وتأثر تفسير الحكومة الرسمي للإسلام بكتابات وتعاليم العالم الإسلامي الديني محمد بن عبد الوهاب من القرن الثامن عشر الذي كان يؤيد العودة إلى ممارسات الحقبة الإسلامية الأولى، وحث المسلمين على التمسك بالتفسير المتشدد للإسلام. وفي أماكن أخرى، غالباً ما يُشار إلى هذه الممارسة المختلفة للإسلام بـ "الوهابية"، وهو مصطلح لا يُستخدم على نطاق واسع داخل البلاد.

وأشارت تقارير متعددة من جماعات شيعية إلى التمييز في النظام القضائي باعتباره سبباً لعقوبات بالسجن لفترات طويلة صدرت بحق الشيعة للمشاركة في التعبير السياسي أو تنظيم مظاهرات سلمية. وأجازت الحكومة للقضاة الشيعة في المنطقة الشرقية اعتماد المذهب الفقهي الجعفري للفصل في قضايا قانون الأسرة والإرث وإدارة الأوقاف. وكان هناك خمسة قضاة شيعة، تم تعيين جميعهم من قبل الحكومة، يقيمون في المنطقة الشرقية في مدينتي القطيف والأحساء، حيث تعيش أغلبية الشيعة.

وتواصل الإبلاغ عن حالات من التحيز والتمييز ضد المسلمين الشيعة، ظلت تحدث فيما يتعلق بفرص العمل في مجال التعليم والقطاع العام. وقال الشيعة أنهم يعانون من التمييز الحكومي المنهجي في التوظيف، وذكر أيضاً على نحو متكرر أنه تم استبعادهم من العمل في مناصب حساسة في شركة أرامكو السعودية. لم تكن هناك سياسة رسمية بشأن توظيف وترقية الشيعة في القطاع الخاص، ولكن ذكر بعض الشيعة أن الجامعات العامة وأرباب العمل ميزوا ضدهم، وأحياناً ببساطة عن طريق تحديد مقدم الطلب كشيوعي، سواء للتعليم أو العمل، وذلك عن طريق الاستفسار عن منشأ مقدم الطلب. وأفادت تقارير أن العديد من الشيعة قالوا إن التصريح بانتمائهم إلى المذهب الشيعي من شأنه أن يؤثر سلباً على تقدمهم في العمل.

وعلى الرغم من أن الشيعة يشكلون حوالي 10 إلى 15 في المئة من مجموع السكان المواطنين وربع سكان المنطقة الشرقية على الأقل، فقد ظل تمثيل المسلمين الشيعة في المناصب الحكومية العليا أقل بكثير من نسبتهم من السكان، بما في ذلك في المناصب ذات الصلة بالأمن الوطني ووزارة الدفاع، والحرس الوطني، ووزارة الداخلية. كان هناك وزير شيعي واحد فقط في مجلس الوزراء، ولم يكن هناك نواب وزراء شيعة في الحكومة الوطنية. كما لم يكن هناك محافظون، أو نواب محافظين، أو مدراء فروع وزارات من الشيعة في المنطقة الشرقية. كان هناك خمسة أعضاء شيعة في مجلس الشورى من أصل 150 عضواً. وفي مركزيّ الشيعة الرئيسيين في كل من القطيف والأحساء، كان المجلس البلدي يضم خمسة أعضاء شيعة من أصل الـ 12 عضواً المعيّنين من الحكومة، وقد شغل

SAUDI ARABIA

الشيعة 16 من 30 مقعداً في هذين المجلسين البلديين. وفي المناطق ذات الأغلبية الشيعية، كان هناك تمثيل شيعي كبير في صفوف شرطة المرور، والحكومة البلدية، والمدارس العامة. وقد شغل عدد ضئيل جداً فقط من الشيعة مناصب رفيعة المستوى في الشركات التي تملكها الحكومة وفي الهيئات الحكومية.

وأفادت تقارير أن تمثيل الشيعة لم يكن متناسباً مع أعدادهم في المناصب الأكاديمية في كل من التعليم الابتدائي والثانوي، العالي. ووفقاً لأحد الأكاديميين الشيعة، كان تقريباً جميع مديري المدارس العامة من السنة، في حين كان بعض المعلمين من الشيعة. وجنبا إلى جنب مع الطلاب السنة، تلقى الطلاب الشيعة المنح الدراسية الحكومية للدراسة في الجامعات في الخارج بموجب برنامج الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي (المعروف سابقاً باسم برنامج منح الملك عبد الله).

ولم تعترف الحكومة بعدة مراكز شيعية للتعليم الديني موجودة في المنطقة الشرقية ولم تدعمها مالياً، ولم تعترف بشهادات التحصيل العلمي التي يحصل عليها الطلبة منها، ولم توفر وظائف لخريجها، وهي مزايا توفرها الحكومة لمعاهد التدريب الديني السننية.

وفرضت الحكومة على غير المواطنين المقيمين بصورة قانونية في البلد حمل بطاقة هوية تحدد ما إذا كان الشخص "مسلماً" أو "غير مسلم". وأشارت بعض بطاقات الإقامة، بما في ذلك بعض البطاقات التي تم إصدارها خلال العام، إلى تسميات دينية أكثر تحديداً مثل "مسيحي".

وأصل رجال الدين السنة توظيف الخطاب المعادي للشيعة في المساجد السننية خلال العام، وفقاً لتقارير محلية. ورغم ما كان ينظر على نطاق واسع بأن الحكومة بذلت جهوداً رمزية لتخفيف حدة اللغة الأكثر تعصباً في الخطب الدينية، أفادت تقارير من مجموعات محلية بأن رجال الدين السنة، الذين حصلوا على رواتب من الحكومة، استخدموا عبارات معادية للشيعة، ومعادية للمسيحية، ومعادية للسامية في خطبهم.

وأدلى المسؤولون الحكوميون ببيانات طوال العام تدين الهجمات الإرهابية المرتبطة بتنظيم داعش على المسلمين الشيعة وعلى المساجد الشيعية. واستنكر كبار القادة الهجمات - بما في ذلك الملك، وولي العهد، وولي ولي العهد - وكذلك رجال الدين الذين تدعمهم الحكومة. ونشر المفتي الشيخ عبد العزيز آل الشيخ أشرطة فيديو تدين الهجمات، وتأسف للخسائر في الأرواح، وتؤكد على أهمية عدم السماح للهجمات بتقسيم المجتمع.

SAUDI ARABIA

إلا أن الحكومة لم تسمح قانوناً لرجال الدين من غير المسلمين بالدخول إلى البلاد لغرض إقامة طقوس دينية. وجعلت القيود المفروضة على الدخول إلى البلد من الصعب على غير المسلمين البقاء على تواصل منتظم مع رجال الدين المقيمين. ووفقاً لتقارير، شكل هذا الأمر مشكلة صعبة بشكل خاص بالنسبة للمسيحيين من أتباع الكنيسة الكاثوليكية وأتباع الكنيسة الأرثوذكسية، الذين تتطلب تقاليدهم الدينية مشاركتهم في طقوس يقيمها الكاهن أو القس على أساس منتظم.

وكانت سياسة الحكومة المعلنة لبعثاتها الدبلوماسية وقنصلياتها في الخارج هي إعلام العمال الأجانب المتقدمين بطلب الحصول على تأشيرات الدخول أن من حقهم ممارسة طقوس عبادتهم بشكل غير علني وحياسة مواد دينية لاستعمالهم الشخصي. كما وفرت الحكومة أسماء المكاتب التي يمكن رفع الشكاوى إليها.

الانتهاكات التي ترتكبها قوات أجنبية وجهات فاعلة من غير الدول

ادعت جماعات محلية موالية لتنظيم داعش أنها شنت خمس هجمات على الأقل ضد أماكن عبادة خلال العام، بما في ذلك أربعة أهداف شيعية. في 22 مايو/أيار، هاجم انتحاري مسجد الإمام علي الشيعي في قرية القديح، بمحافظة القطيف، خلال صلاة الجمعة. وذكرت الحكومة أن الانفجار الذي أعلن تنظيم داعش مسؤوليته عنه في وقت لاحق أدى إلى مقتل 21 شخصاً على الأقل وإصابة أكثر من 90 بجراح. وفي أعقاب الهجوم، قدم كل من ولي العهد وأمير (حاكم) المنطقة الشرقية تعازيهما لعائلات الضحايا. وشددت الحكومة من الإجراءات الامنية حول الأهداف الشيعية المحتملة.

وفي 29 مايو/أيار، قتل مفجر انتحاري أربعة أشخاص في مسجد للشيعية في الدمام. حاول الانتحاري دخول المسجد أثناء صلاة الجمعة وفجر قنبلته في موقف للسيارات بعد أن استوقفه حراس الأمن؛ وقد أعلن تنظيم داعش مسؤوليته عن التفجير.

في 6 أغسطس/آب، قام مهاجم بتفجيراً انتحاري في مسجد في مدينة أبها الجنوبية الغربية، مما أسفر عن مقتل 17 شخصاً؛ وقد أعلن تنظيم داعش مسؤوليته عن التفجير.

في 16 أكتوبر/تشرين الأول، فتح أحدهم النار على مسلمين شيعة كانوا يحضرون احتفالاً دينياً في مركز ديني في سيهات، إحدى ضواحي مدينة القطيف، مما أسفر عن مقتل خمسة أشخاص وإصابة

SAUDI ARABIA

اربعة. وأعلن تنظيم داعش مسؤوليته عن الهجوم. وقالت قوات الأمن السعودية أن الهجوم قام به "مواطنون سعوديون".

في 26 أكتوبر/تشرين الأول، قتل مفجر انتحاري شخصين وجرح 26 في مسجد المشهد الشيعي الإسماعيلي في جنوب مدينة نجران. وكان المفجر، وهو مواطن، قد عاد مؤخراً من القتال لصالح تنظيم داعش في سوريا، وقد تم منعه من الدخول إلى وسط المسجد من قبل رجل يبلغ من العمر 95 عاماً، مما حد من عدد القتلى.

القسم الثالث: وضع احترام المجتمع للحرية الدينية

في بعض الأحيان قام أفراد من مجموعات مراقبة دينية أهلية و/أو "مطاوعين" لا ينتمون إلى هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بمضايقة المواطنين والأجانب والاعتداء عليهم. في مارس/آذار، وفي معرض الرياض الدولي للكتاب قامت مجموعة من المحتسبين - وهم أساساً رجال دين يتطوعون بتطبيق المعايير العامة للأخلاق وفقاً لأحكام الشريعة - بتعطيل محاضرة عامة انتقدت، من بين نقاط أخرى، تنظيم داعش لتدميره مواقع التراث العالمي والآثار في العراق. وقال أحد أفراد المحتسبين أنه كان من مسؤولية جميع المسلمين تدمير تلك الآثار. وتلا ذلك مواجهة فعلية بين المحاضر والمحتسبين، وقد شاركت قوات الأمن وعناصر من الشرطة الدينية الرسمية من هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بالانضمام إلى المشاجرة. ووسط تصاعد التوتر، غادر الحضور المحاضرة التي أنهاها المحتسبون فعليا بالنداء للصلاة أمام منصة المحاضرة.

وتواصل حدوث حالات من التحيز والتمييز ضد المسلمين الشيعة بشأن العمل في القطاع الخاص. ووفرت وسائل التواصل الاجتماعي متنفساً للمواطنين لمناقشة الأحداث الجارية والقضايا الدينية، والتي شملت في بعض الأحيان ملاحظات تحط من قدر أعضاء الجماعات الدينية والطوائف المختلفة. وعلاوة على ذلك، كان يتم استخدام ألفاظ اعتبرها الشيعة مهينة، مثل "الرافضة"، بشكل مألوف في الخطاب العام.

وأفادت منظمات غير حكومية أن الشيعة من النخولة واجهوا ممارسات تمييزية أكبر مقارنة بالشيعة الإثني عشرية في المنطقة الشرقية. وكان التمييز في مجالي التوظيف والتعليم على أساس إسم عائلتهم "النخلي"، الذي يعني بشكل تقريبي "المزارعين" ويحدد هويتهم كأقلية وكجماعة.

SAUDI ARABIA

وظلت رسوم الكاريكاتير تظهر معاداة للسامية وتميزت باستخدام الصور النمطية لليهود مع رموز يهودية، وخاصة في أوقات التوتر السياسي المتصاعد مع إسرائيل. على سبيل المثال، في مارس/آذار أظهر رسم كاريكاتير نجمة داود تحبس حمامة سلام، وفي يناير/كانون الثاني أظهر رسم كاريكاتير يهوداً أرثوذكس يركبون فيلاً ويحملون شمعداناً تم تحويله إلى سلاح للاستيلاء على المسجد الأقصى.

وبقي تويتر وغيره من وسائل التواصل الاجتماعي منتديات رئيسية لمناقشة الأحداث الجارية والقضايا الدينية، لأن التجمعات العامة لمناقشة مثل هذه الأمور كانت نادرة. على سبيل المثال، في فبراير/شباط، وفي أعقاب الإعلان عن حكم الإعدام في قضية الردة في محكمة حفر الباطن العامة، أعرب بعض مستخدمي تويتر في البلاد عن تأييدهم للحكم، وكتب الشيخ محمد النشار في تغريدة "لقد أهان الذات الإلهية، ومزق القرآن، وما زلتم تدافعون عنه؟" وأشار مستخدمون آخرون إلى أن الشاب حديث السن نسبياً وتساءلوا لماذا لا يتم تأهيله بدلاً من إعدامه. وفي يناير/كانون الثاني، أصدر رجل دين بارز فتوى بتحريم بناء تماثيل من الثلج على هيئة رجال على أساس أن ذلك "غير إسلامي". ورداً على سؤال على موقع ديني على الإنترنت إذا كان من الجائز للأباء بناء تماثيل من الثلج لأطفالهم بعد عاصفة ثلجية في شمال البلاد، أجاب الشيخ محمد صالح المنجد أنه "لا يجوز أن يُصنع تماثيل من الثلج، حتى على سبيل اللعب والمرح".

القسم الرابع: سياسة الحكومة الأمريكية

واصل مسؤولو السفارة والقنصلية [الأمريكية] على جميع المستويات الضغط على الحكومة لاحترام الحرية الدينية، والقضاء على تطبيق القوانين بشكل تمييزي ضد الأقليات الدينية، ولتعزيز الاحترام والتسامح تجاه الممارسات والمعتقدات الدينية للأقليات. خلال العام، واصل السفير ومسؤولو السفارة الآخرون طرح ومناقشة انتهاكات الحرية الدينية والوضع القانوني للمعتقلين مع مسؤولين من مجموعة متنوعة من الجهات الحكومية، بما في ذلك وزارة الخارجية، ووزارة الداخلية، ولجنة حقوق الإنسان، ومركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني. وقدم مسؤولو السفارة مجدداً لمحة عامة للحكومة عن محتويات تقرير الحرية الدينية في العالم لعام 2014 وسهلوا عقد اجتماعات بين منظمات الحرية الدينية والمجتمع المدني والحكومة.

كما رشح مسؤولو السفارة والقنصلية وكفلوا عشرات الأفراد ضمن برامج التبادل بإرسالهم إلى الولايات المتحدة للمشاركة في مواضيع مثل الحوار بين الأديان، والتصدي للأفكار المتطرفة، ودور الإيمان في الخدمة.

SAUDI ARABIA

وواصل مسؤولو السفارة والقنصلية الاجتماع مع أعضاء من الأقليات الدينية، بما في ذلك مع مسلمين شيعة ومواطنين لم يعودوا يعتبرون أنفسهم مسلمين، وكذلك مع مقيمين أجانب من غير المسلمين لمناقشة الاهتمامات المتعلقة بالحرية الدينية.

ومنذ عام 2004، تم تصنيف المملكة العربية السعودية على أنها دولة تشكل مصدر قلق خاص استناداً إلى قانون الحرية الدينية في العالم لعام 1998، بسبب ارتكابها انتهاكات جسيمة للغاية للحرية الدينية أو تساهلها إزاء تلك الانتهاكات. وفي الآونة الأخيرة، في 29 فبراير/شباط 2016، أعاد وزير الخارجية [الأمريكي] تصنيف المملكة العربية السعودية كدولة تشكل مصدر قلق، وأعلن عن رفع العقوبات التي ترافق التصنيف بحسب ما تتطلبه المصلحة الوطنية الهامة للولايات المتحدة عملاً بالمادة 407 من القانون.